مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 04 / العـدد: 02 (2020)، ص 107– 128

# محدودية دور مجلس الأمن الدّولي في نشر السّلم والأمن الدوليين: سوريا أنموذجا

*The limited role of the International Security Council in spreading international peace and security: Syria as a model*

**رضا كشان** [1]

[1] جامعة 20اوت 1955 سكيكدة- الجزائر *kechaneredha@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 11/ 2020/06 تاريخ القبول: 2020/10/05 تاريخ النشر: 2020/10/22

**ملخص:** يحتل مجلس الأمن الدّولي مكانة بارزة داخل هيئة الأمم المتّحدة حيث يصفه البعض أنّه أهم أجهزة الأمم المتّحدة وأكثرها فاعلية، وقد أسند إليه ميثاق الأمم المتّحدة في المادة 24 مسؤولية حفظ السّلم والأمن الدوليين ، ولكن بإلقاء نظرة على الواقع نجد أنّ مجلس الأمن الدولي تواجهه العديد التّحديات التي أدّت إلى عرقلة أداء هذا الدور المهم، ولعلّ من أكبر القضايا التي لم يتّمكّن مجلس الأمن الدولي من حلّها رغم كل المبادرات التي اتّخذها هي القضية السورية ، وهذا ما جعل إمكانية التوصل إلى انهاء هذه الأزمة بطرق سلمية صعب للغاية ، و أدّى إلى إطالة أمد الصّراع في سوريا بين أطراف النزاع.

**الكلمات المفتاحية:** مجلس الأمن؛ السّلم والأمن الدوليين؛ حق النقض؛ الأزمة السّورية؛ النزاعات المسلّحة.

***Abstract*** *: The International Security Council occupies a prominent position within the United Nations, where some describe it as the most important and effective United Nations body, The Charter of the United Nations was assigned in Article 24 the responsibility to maintain international peace and security, But by looking at the reality, we find that the Security Council faces many challenges that hindered the performance of this important role, Perhaps one of the biggest issues that the Security Council has not been able to solve despite all the initiatives it has taken is the Syrian issue, And this made the possibility of reaching a peaceful end to this crisis very difficult, It has prolonged the conflict in Syria between the parties to the conflict*

***Keywords:*** *Security Council؛ International Peace and Security؛Veto ؛ Syrian Crisis؛ Armed conflict.*

**المؤلف المرسل**: كشان رضا، *kechaneredha@yahoo.fr*

**المقدّمة:**

إنّ اسناد مهمّة حفظ السّلم والأمن الدّوليين لمجلس الأمن الدولي ليست في الحقيقة مهمّة سهلة كما قد يتصوّره البعض وذلك لتباين مصالح الدول ولكثرة الاضطرابات الأمنية التي يشهدها العالم في القرارات الخمس ؛ إذ لا تكاد تخلو قارة من صراع أو نزاع مسلّح أو حروب أهلية وطائفية سواء كان ذلك بين دول القارة الواحدة أو بين عدّة قارات ، ونظرا لتحمّل مجلس الأمن الدولي مسؤولية فض هذه الصّراعات والنزاعات وحده دون غيره فإنّه من غير المنطقي أن ينجح مجلس الأمن في التّوصل إلى حلول سلمية لكل القضايا التي تعرض عليه بين الحين والآخر هذا من جهة ، ولوجود عدّة عقبات وتحديّات (قانونية، سياسية ، إدارية) حالت دون مواصلة مجلس الأمن الدولي للقيام بدوره المهم المتمثل في نشر السّلم والأمن الدوليين من جهة أخرى.

ولكون أنّ أغلب القضايا التي يشرف عليها مجلس الأمن الدولي ويسهر على متابعتها وفق الاجراءات القانونية والتّدابير المعمول بها داخل مجلس الأمن تمّ تسييسها بدلا من اخضاعها للقواعد القانونية والاجراءات القضائية فإنّ أغلب القضايا التي عرضت على مجلس الأمن من أجل حلّها أو تسويتها بالطرق السّلمية باءت الفشل – مع الاعتراف بنجاحه في قضايا أخرى– بسبب هذا التسييس والتلاعب بالنّصوص القانونية واخضاعها لمنطق مصلحة الدول الكبرى المهيمنة على المجلس ، حتّى بدا كأنّه مؤسّسة أو هيئة سياسية تابعة لتلك الدّول .

والمتأمل فيما يحدث اليوم داخل الأراضي السّورية والتي أصبحت مخبر للتّجارب النووية والأسلحة المحظورة يدرك تماما وبدون مبالغة مدى ترهّل دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السّلم والأمن الدوليين ، إذ أنّ ما هو موجود على أرض الواقع بدولة سوريا يختلف تماما عمّا يطرح داخل أروقة المجلس ، وبإلقاء نظرة متفحصّة عمّا قام به مجلس الأمن الدولي تجاه الأزمة السّورية يتّضح لنا أنّه اكتفى باتّخاذ اجراءات شكلية فارغة المحتوى ممّا يزيد اعتقادنا بأنّ مجلس الأمن الدولي قد خسر رهان التّحدي واصطف وراء هيمنة وغطرسة الدول المهيمنة على المجلس خاصة الولايات المتّحدة الأمريكية وسوريا الذين عاثوا فسادا وخرابا في الأراضي السّورية تحت غطاء حقوق الانسان وتعزيز الديمقراطية التشاركية وحريّة الرأي وغيرها من المزاعم الواهية .

**اشكالية الدراسة :**

بالنّظر إلى ما يحدث في سوريا اليوم من مجازر يومية وقلاقل أمنية متصاعدة وتخريب للبنى التحتية فهل يمكن القول بأنّ مجلس الأمن الدولي قد وفّق في انهاء النزاع بين الأطراف المتصارعة أو على الأقل ضمن آليات عملية تنهي هذه الأزمة الخطيرة التي أخذت بعدا دوليا بعدما كانت شأنا داخليا بين النظام الحاكم والمعارضة السياسية؟

**الأسئلة الفرعية:**

– فيما يتمثل الدور الرئيس لمجلس الأمن الدولي ؟

– ما هي أهم وأبرز التحديات والعراقيل التي تواجه مجلس الامن الدولي عند القيام بأدواره المنوطة به؟

– كيف تعاطى مجلس الأمن الدولي مع الأزمة السورية في ظل الوقائع الراهنة.

– ما هي حدود تطبيق المقترحات المقدّمة لإصلاح مجلس الأمن الدولي خاصة مع تباين الآراء حول بعض النقاط الاساسية كحق النقض؟

**الفرضيات:**

– آلية التصويت المعمول بها داخل مجلس الأمن الدولي هي في الغالب سبب فشل المجلس في حل كثير من القضايا المعروضة عليه.

– تغليب مصلحة دول الكبرى داخل مجلس الأمن يجعل من الصّعب جدا التوصل إلى اتفاق بين أعضاء المجلس لإنهاء الأزمة السورية.

**المنهج المستخدم:**

اقتضت دراستنا لهذا الموضوع الاستعانة ببعض المناهج العلمية المستخدمة عادة في الدراسات السياسية والقانونية ، ومن بين تلك المناهج استخدمنا المنهج الوصفي التّحليلي الذي نحاول من خلاله توصيف مجلس الأمن الدولي من حيث الدور والتّحديات التي تواجهه وموقفه من الأزمة السّورية ، كما تمّ الاستعانة بمنهج دراسة حالة والذي من خلاله حاولنا الوقوف على القضية السّورية وكيفية تعاطي مجلس الأمن معها كونها من القضايا العالقة لحد السّاعة والتي لا يزال مجلس الأمن حائرا في كيفية إيجاد حلا نهائيا لها ، وفضلا عن هذين المنهجين تمّ الاستعانة أيضا بالمنهج النقدي التفسيري الذي حاولنا من خلاله إعطاء رؤية خاصة أو تقييم خاص لبعض مقترحات إصلاح مجلس الأمن مع العلم أنّ هذه الملاحظات والانتقادات قد اتّخذت من

الواقع وتصريحات بعض الخبراء منطلقا لها وليست مجرد تخمينا أو تكهنا لما سيكون عليه مجلس الأمن مستقبلا.

**خطة الدراسة:**

للإجابة عن الأسئلة المتقدّمة وللتّحقّق من صحّة أو عدم صحّة الفرضيات السّابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية ،حيث تطرّقنا في المحور الأول إلى أهمية ودور مجلس الأمن الدولي بشكل عام، ثم انتقلنا في المحور الموالي إلى الحديث عن التّحديات التي تواجه مجلس الأمن أثناء تأدية مهامه ، وفي المحور الثالث تطرّقنا إلى التّجربة السورية التي تعد من أكبر القضايا التي أخفق فيها لحد السّاعة مجلس الأمن حيث لم يتمكّن من ايقاف آلة الحرب فيها ، وفي المحور الأخير أشرنا إلى بعض المقترحات بخصوص إصلاح مجلس الأمن الدولي ، ثمّ ختمنا الدراسة ببعض النتائج المهمة التي لخصّنا من خلالها ما جاء في هذه الدراسة.

## المحور الأوّل : نظرة حول أهمية ودور مجلس الأمن الدولي

مجلس الأمن الدّولي كما هو متعارف عليه هو أحد أهم أجهزة الأمم التنفيذية ،و الذي عهد إليه ميثاق الأمم المتّحدة في المادة 24 بالمسؤولية الرئيسية للحفاظ على السّلم والأمن الدوليين سواء بحل النزاعات الدولية حلا سلميا أو باتّخاذ التدابير الردعية لحلّها[1] . ولا شكّ أنّ هذه المسؤولية ليست بالأمر السّهل وهذا لكثرة النزاعات الدّولية التي تنشب بين الحين والآخر من جهة ، ولانعدام أدوات فعالّة تضمن الحل السّلمي للنزاعات المسلحة من جهة أخرى ، ممّا يجعل دوره محدود في فض النزاعات والقلاقل الأمنية التي تشهدها السّاحة الدولية، يحدث هذا رغم تمتّع مجلس الأمن الدولي بصلاحيات واسعة تسمح له باللّجوء إلى استخدام القوة لوقف كل التّهديدات الأمنية والنزاعات المسلّحة التي تعرقل مهمة نشر السّلم والأمن الدوليين[2] .

ويضم مجلس الأمن في تشكيلته احدى عشر عضوا ، خمسة أعضاء دائمين وستة أعضاء غير دائمين ،حيث شملت العضوية الدائمة كل من الولايات المتّحدة الامريكية ، بريطانيا، فرنسا، روسيا ، جمهورية الصين الشّعبية ، أمّا الأعضاء غير الدائمين فيتم التداول على هذه المقاعد بين أعضاء الأمم المتّحدة مع إجراء انتخابات سنوية بين نصف الأعضاء غير الدائمين في وقت واحد لضمان التمثيل الجغرافي العادل بين الدول. ثمّ زيدت العضوية غير الدائمة من ستة أعضاء إلى عشرة اعضاء[3] ليصبح بعد ذلك العدد 15 عضوا بدلا من 11 عضوا.

وباعتبار أنّ مجلس الأمن الدولي هو أعلى هيئة ممثلة للأمم المتّحدة المنوط به أساسا حفظ السّلم والأمن الدوليين في حالة المساس بهما فإنّه يكتسي دورا بالغ الأهمية لاستتباب السّلم والأمن الدوليين وإعادتهما لنصابهما ومن ثمّ وضع قواعد القانون الدولي الانساني موضع التنفيذ، وفي هذا الصّدد أكّد مجلس الأمن الدولي على أنّ احترام حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني يعد جزءا لا يتجزأ من النظام الأمني الذي وضع لتنظيم العالم[4].

كما يضطلع مجلس الأمن الدولي بدور مهم للغاية –يضاف إلى الدور السّابق المتعلّق بحفظ السلم والأمن الدوليين – والمتمثل أساسا في التّسوية السّلمية للمنازعات الدولية وهو المشار إليه في الفصل السادس من الميثاق في سياق الحديث عن اختصاصات مجلس الأمن في تسوية المنازعات بالطرق السّلمية ، وفي حالة فشل اجراءات التّسوية التي يوصي بها عادة مجلس الأمن الدّولي فإنّه بإمكان مجلس الأمن التّدابير اللازمة لحفظ الأمن والسّلم الدوليين أو اعادته إلى نصابه، وهذه التدابير يمكن إرجاعها إلى تدابير مؤقتة وتدابير غير عسكرية التي لا تستلزم استخدام القوة[5].

وممّا يختص به أيضا مجلس الأمن حسب ماء جاء في المادة 34 من الميثاق أنّ لمجلس الأمن: " أن يفحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاع لكي يقرّر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرّض حفظ السّلام والأمن الدوليين للخطر " [6]. يتبيّن لنا من خلال ما جاء في نص هذه المادة أنّ لمجلس الأمن الدولي مسؤولية كبيرة وصعبة في نفس الوقت والمتمثلة أساسا في منع كل ما من شأنه أن يضر بمسألتي الأمن والّسلم الدوليين الشغل الشاغل لمجلس الأمن الدولي ، كما يفهم من المادة نفسها أنّ أي تقصير من مجلس الأمن للقيام بهذا الدور قد يترتب عنه آثار سلبية وتداعيات خطيرة على الأمن القومي للدول ، كما لا يعقل أن يستمر النزاع بين دولتين دون علم المجلس وهذا يوحي بصورة غير مباشرة أنّ مجلس الأمن الدولي قد يسكت في كثير من الأحيان عن بعض التجاوزات أن النزاعات خاصة إذا تعلّق الأمر بمصالح الولايات المتّحدة الأمريكية أكبر المهيمنين على هذا المجلس ، وهذه أسباب اخفاقه في احلال السّلم والأمن في كثير من المناطق المتنازعة .

وممّا تجدر الإشارة له أيضا بخصوص مجلس الأمن الدولي أنّ دور هذا الأخير لا يقتصر على مجرّد دعوة الأطراف المتنازعة لتسوية نزاعاتهم بالطرق السّلمية التي لهم حق اختيار الوسيلة الملائمة بل خوّلت له المادة 36 أيضا سلطة التّدخل بين المتنازعين وعلى اثر ذلك يقّم توصياته في هذه النزاع[7]، مع العلم أنّ هذه التّوصيات تكون ملزمة للطرفين المتنازعين و وفي حالة مخالفة هذه التوصيات أو عدم العمل بها يعد ذلك

افتيات على حق المجلس ، وفي هذه الحالة يحق لمجلس الأمن التّدخل بشكل مباشر لإنهاء هذا النزاع حفاظا على السّلم والأمن الدوليين.

ويلجأ مجلس الأمن الدولي في العادة لحل النزاعات ونشر السّلم والأمن الدوليين إلى الطرق السّلمية مثل المفاوضات والوساطة والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الاقليمية والآليات السلمية المعتمدة في هذا المجال [8]، مع العلم أنّ كل هذه الخطوات والاجراءات تسبق عمليا مرحلة استخدام القوة لإنهاء النزاعات واجبار المتنازعين عن وضع حدا لتلك النزاعات التي يصاحبها تهديدا للسّلم والأمن الدوليين ، وهذا اجراء حتمي لا مناص منه خاصة إذا تعنّتت الدول المتنازعة ورفضت كل الاقتراحات والطرق السلمية التي تنهي النزاع بينهما ، والملاحظ أيضا في هذا الشأن أنّ لمجلس الأمن الدولي الحق في انهاء أي نزاع مهما كانت أسبابه لأنّه في حالة استمرار أي نزاع قد يكون له تبعات خطيرة كانتشار الجماعات الارهابية والميليشيات المسلّحة التي تقاتل لمصالح دول معينة أو جماعات وفي هذه الحالة يصعب جدا انهاء النزاعات المسلّحة بل قد يتطوّر الأمر وتتّدخل عدّة أطراف في نزاع واحد (ليبيا مثلا) فتصبح احتمالية قيام حرب عالمية ممكنة جدا .

وهذا الأمر يرفضه مجلس الأمن جملة وتفصيلا ، وهذا بالنّظر إلى الخسائر الكارثية التي عاشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ أنّ قيام حرب عالمية جديدة من الممكن جدا أن تكون تبعاتها الأمنية أخطر بكثير من الحرب العالمية الأولى والثانية ، ولهذا السّبب يسعى مجلس الأمن الدولي بشكل دؤوب مهما كانت طبيعة التهديدات وخطورة التحديات أن يحول ويمنع كل الأسباب التي قد تشعل فتيل حرب عالمية ثالثة ، لأنّ المجتمع الدولي اليوم – نتيجة التقدم التقني الهائل – أصبح يدرك خطورة وتداعيات الحروب والنزاعات المسلّحة وتطوراتها على حياتهم وممتلكاتهم ،كما يدعو دائما إلى حل النزاعات المسلّحة بالطرق السلمية باستخدام كل الوسائل الممكنة لأنّ العالم قد ضاق ذرعا من ويلات الحروب والنزاعات المسلّحة خلال السنوات والقرون الماضية .

## المحور الثاني: المعوّقات والعراقيل التي تواجه مجلس الأمن الدولي في مباشرة مهامه المنوطة به

رغم المكانة التي يحتلها مجلس الأمن الدولي على السّاحة الدولية ، ودوره في فض النزاعات المسلّحة بغية تعزيز الأمن والسلم الدوليين –وهذا الدور مهم للغاية –، إلاّ أنّ هذه المهمة تعترضها العديد من التّحديات والعراقيل مما يجعل دور مجلس الأمن الدولي محدود ومعقد في نفس الوقت، ،وفيما يلي نورد بعض

من هذه التحديات حتّى يتّسنى لنا فهم سبب تعثر مجلس الأمن الدولي في حل كثير القضايا والنزاعات المعروضة عليه:

**1- المعوّقات السياسية :**

لعلّ هذا النوع من التّحديات هو الأصل وباقي التحديات الأخرى هي فرع عنه ،وليس هذا الأمر يقتصر على مجلس الأمن الدولي بل ينسحب على معظم المؤسّسات والهيئات الدولية ، فمتى تمّ تسييس القضايا والتّعامل معها بازدواجية المعايير واخضاعها للمصالح الخاصة دون المصالح العليا فلا تنتظر البتّة من الهيئات والمؤسّسات مهما كان نشاطها أن تستمر في أدائها لمهامها على أكمل وجه ، بل قد تجدها تتخبّط في تناقضات لا منتهى لها ، وهذا ما هو مشاهد على مجلس الأمن الدولي الذي أصبح يسيّر بإيعاز من دول بعينها ، ويكيّف بحسب مصالحها الذي قد تكون في الأصل متعارضة مع أهداف مجلس الأمن الدولي ، وهذه من أكبر التّحديات التي يواجهها مجلس الأمن الدولي .

فمجلس الأمن هو في الأساس هيئة سياسية معنية بصيانة السلام والأمن الدوليين [9]، وأكثر ما يعاب عن هذه الهيئة السياسية هو جمود المراكز غير الدائمة في مجلس الأمن وجعلها غير قابلة للزيادة[10] ، وهذا في حد ذاته معوّق سياسي يؤثر على فاعلية المجلس في حل النزاعات من جهة وفي مصداقية قراراته من جهة أخرى التي هي في أغلب الأحيان تخضع لمنطق التسييس ، ثم إنّ تقسيم العضوية داخل مجلس الأمن إلى عضوية دائمة يستأثر بها خمس دولة دون غيرها وعضوية غير دائمة يتم التناوب عليها بين العديد من دول العالم يجعل هذه الهيئة تخضع لتأثيرات وهيمنة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وفي هذه الحالة لا يتوقع من مجلس الأمن الدولي أن يكون حيادي في فض النزاعات الدولية بل قد ينحاز لطرف دون آخر ،وهذا أكبر دليل على أنّ مجلس الأمن الدولي يتعامل بازدواجية المعايير نتيجة هيمنة الأعضاء الدائمين عليه و التّحكم في قراراته بفضل حق الفيتو الذي يتمتع به أولئك الأعضاء حسب ما منصوص عليه في مجلس الأمن .

وإضافة إلى ما سبق لا يزال مجلس الأمن الدولي في سياق الضّغوطات السياسية المفروضة عليه يتعرّض لانتهاكات فاضحة وخطيرة بسبب هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكية عليه واستخدامه من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها بعيداً عن مهامه الأساسية المتمثلة أساسا في صيانة السّلم والأمن الدوليين، حيث يتم انتزاع قرارات تجعل منها مظلة ومبرّراً لممارسة الحرب والقتل المنظّم مثلما حصل في العدوان على أفغانستان

في عام 2001م تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر من العام نفسه، كما تجعل منه في نفس الوقت مظلّة لحماية القتلة والإرهابيين وبخاصة الصهاينة الذين يرتكبون المجازر الدموية البشعة ضدّ الشعب العربي الفلسطيني، مثلما يتم توظيف قراراته أيضاً لملاحقة دول ومنظمات ترفض الخضوع للسياسات الأمريكية والصهيونية.

وقد تجسّد هذا الأمر في استصدار القرار 1559 في شهر سبتمبر من عام 2004، من أجل إخراج القوات السّورية من لبنان وتجريد المقاومة الوطنية والإسلامية اللبنانية من سلاحها، كما استخدمت الولايات المتّحدة الأمريكية مجلس الأمن الدولي عبر استصدار القرار 1664 (29 آذار 2006)، من أجل تشكيل محكمة دولية تتعلّق باغتيال الرئيس رفيق الحريري وأتبعته بالقرار 1757 الصّادر تحت الفصل السابع، والهدف من القرارين هو اتهام سورية وحصارها وملاحقتها دولياً بعد تلفيق تهم لا أساس لها من الصّحة[11].

وهذا غيض من فيض يمكن أن نستدل به على الهيمنة المطلقة للولايّات المتّحدة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي ، ومن ثمّ لا يمكن تصوّر أن يكون لمجلس الأمن الدولي الحرية المطلقة للقيام بأدواره المنوطة به والمهام المسندة إليه إلاّ إذا حصل على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية لمباشرة مهامه ، ويفهم بذلك – بمفهوم المخالفة- أنّه في حالة عدم موافقة الولايات المتّحدة الأمريكية واعطاء الضوء الأخضر له لمباشرة مهامه فإنّ مجلس الأمن الدولي سيضل ساكنا ويمارس فقط دور الشجب والتّنديد الذي تسوقه وسائل الاعلام والدعايات المغرضة لا أكثر [12]، وهذا الأمر هو الذي جعل الولايات المتّحدة الأمريكية تتجاهل اختصاصات مجلس الأمن في حفظ السّلم والأمن الدوليين وعدم الالتفات إليه عندا اتخاذ قرارات انفرادية بشن الحروب العدوانية أو اجراء المناورات العسكرية لاستفزاز الأعضاء في المنظمة الدولية [13] .

وفي الجملة يمكن القول أنّه في ظل هذه الهيمنة والتّدخل غير القانوني في مهام وأدوار مجلس الأمن الدولي فإنّه لا يتوقع حالا و لا مستقبلا أن يكون هذا المجلس هيئة مستقلة ونزيهة تكون بعيدة عن الضّغوطات السياسية ويباشر مهامه بمعزل عن التوصيات التي تمليها بين الحين والآخر الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن وبخاصة والولايات المتحدة الأمريكية أكبر مهيمن على الهيئات والمؤسّسات الدولية ، ومن الصّعب جدا على مجلس الأمن الدولي أن يضع حد لهذه المهزلة والعبث ما لم يتم إحداث تغيير جدري في عضوية المجلس ونظام عمل المجلس وهذا رهان ينتظر المجتمع الدولي في المستقبل .

**2- المعوّقات المتعلّقة بطبيعة تكوين المجلس:**

من أبرز المعوّقات التي تواجه مجلس الأمن الدولي تلك المتعلقة بطبيعة تكوين مجلس الأمن من حيث طبيعة العضوية في المجلس القائم على اساس التمييز و التفرقة – وهذا في حد ذاته متناقض مع قواعد القانون الدولي- بين دولة دائمة العضوية وغير دائمة العضوية ، والعضوية الدائمة قد أقرّها مجلس الأمن لخمس دول فقط وهي الصين ، وفرنسا ،والاتحاد السوفياتي (روسيا حاليا)،والولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة (بريطانيا)، في حين أنّ العضوية غير الدائمة فمتنح لعشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة يتم انتخابهم من قبا الجمعية العامة ، فهذه التركيبة التي جاءت بها المادة 23 من الميثاق والتمييز بين الدول العظمى والاقرار لها بالعضوية الدائمة على قوتها وهيبتها وبين دول أخرى ذات عضوية مؤقتة كان من بين الأسباب الرئيسة وراء ما شهده المجتمع الدولي بعد ذلك من انقسام العالم إلى كتلتين والذي نجم عنه أيضا نشوب الحرب الباردة حيث واجه مجلس الأمن الدولي في هذه الفترة مشكل عويص حيث لم يستطع تدويل هذه الحرب بسبب تعارض مصالح هاتين الكتلتين حيث سرى النزاع إلى الدول الحليفة لأحد الكتلتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي)[14].

ونظرا للمخاطر الناتجة عن هذه العضوية الجائرة فقد تجدّدت المطالب الدّاعية إلى ضرورة إعادة تنظيم مجلس الأمن الدولي بما يضمن مقاعد جديدة وعادلة ، ولكن هذه المرّة في عضويته الدائمة وغير الدائمة أي ضرورة توسيع العضوية في مجلس الأمن لكون أنّ المعايير التي اعتمدت كأساس لانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ليست معايير موضوعية منضبطة يمكن تطبيقها بصورة آلية ، فمعيار المساهمة في حفظ السّلم والأمن الدوليين معيار غير منضبط قد يثير الخلاف بين الدول الأعضاء في الجمعية العامة حينما تصوّن لاختيار الأعضاء غير الدائمين بوصف أنّ هذا المعيار يخضع للسّلطة التّقديرية لكل دولة من الدول المصوّتة على العضوية [15].

أمّا بالنسبة لمعيار التوزيع الجغرافي العادل فهو كذلك معيار ليس من شأنه ضمان تمثيل كل مناطق العالم أو غالبيتها تمثيلا عادلا في المجلس ، إلى جانب أنّ اهمال هذا المعيار في الانتخاب لا ينتهي إلى ابطال الانتخاب متى تمّت هذه العملية بصورة سليمة من الناحية القانونية [16]، والظاهر بحسب ما هو موجود على أرض الواقع أنّ هذا المعيار معترف به على الورق فقط ومن حيث التّطبيق لا يزال هذا المعيار يعاني من نقائص عديدة حالت دون تطبيقه تطبيقا صحيحا وموضوعيا.

### 3-المعوّقات المتعلّقة بنظام التصويت داخل مجلس الأمن الدولي:

إنّ آلية التصويت التي جاء بها المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة يتولّد عنها بعض المعوّقات التي تؤثر على دور المجلس في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها ولعل أهم وأبرز المعوّقات التي أثّرت سلبا على مجلس الأمن الدولي تتمثل في وجود حق الفيتو "حق النقض"[17] ، فهذا الأخير يؤدّي في الغالب إلى تعطيل أيّ حل لأيّة مشكلة سياسية أو أمنية للدول الأخرى وخصوصاً الدّول الضعيفة، لاسيّما إذا تعارض ذلك مع مصالح هذه الدولة الكبرى أو الحائزة على حق النقض، الأمر الذي يجعل لهذه الدول بشكلٍ أو بآخر السّيطرة والهيمنة على كلّ قضايا العالم المعروضة على مجلس الأمن، ويجعل الحلول المطروحة النابِعة من الجدَل الدائِر بين دول المجلس، جهداً ضائعاً لا طائل منه، ويحوّل الدول الأخرى غير دائمة العضوية، إلى مُجرّد شهود في التعامُل مع قضايا العالم[18] ، وحينئذ يفقد مجلس الأمن أهمية وجوده والمتمثلة في حفظ وصيانة السّلم والأمن الدوليين.

فالتصويت السلبي إذن داخل مجلس الأمن الدولي والمستند على حق الفيتو يكفي لنقض أي قرار من قرارات المجلس[19]، وفي الحقيقة قد أثيرت نقاشات واسعة بشأن حق النقض (الفيتو) ومازالت الخلافات حوله مستمرة[20]، كما تعرّض حق الفيتو لعدّة انتقادات كثيرة من قبل شعوب العالم التي أبدت رغبتها في ضرورة إعادة تشكيل هذا المجلس بما يتماشى مع تنوع شعوب العالم ، إذ أنّ حق الفيتو ما هو إلاّ تكريس لهيمنة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على العالم[21]، وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة والمساواة التي دعت إليه الأمم المتحدة في أكثر من محفل .

والغريب أنّ حق الفيتو – إلى جانب أنّه يعرقل عمل المجلس- لا يضمن حتّى الثقة بين الدول الخمسة التي تمتلك هذا الحق ، أو بينها وبين الدول الأخرى التي لا تمتلك حق الفيتو ، ومن ثمّ كان حق الفيتو هو السّبب القوى والمباشر في عجز مجلس الأمن الدّولي للقيام بوظائفه [22]، كما كان عائقا في التّوصل للحلول السّلمية لبعض النزاعات المسلّحة ، ومن ثمّ عجز مجلس الأمن في كثير من الأوقات على تحقيق السّلم والأمن الدوليين أحد أهم انشغالات واهتمامات هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها.

**المحور الثالث: القضايا التي عجز مجلس الأمن الدولي عن حلّها " القضية السورية"**

ومثلما نجح مجلس الأمن الدولي في فض وانهاء العديد من النزاعات المسلّحة الدولية فإنّه كذلك فشل في العديد من القضايا الأخرى (ليبيا ، اليمن، فلسطين، الصومال)وهي تفوق الحصر لكن من أشهر الحالات التي عجز مجلس الأمن الدولي عن حلّها إلى حد السّاعة هي الحالة السورية ، وقد ترتّب عن ذلك تدهور

كلّي للبنى التحتية وانهيار تام لكل مقدّرات الدولة السورية فضلا عن الخسائر البشرية التي مازالت في تصاعد مستمر ، إلى جانب تدهور الأوضاع الأمنية بسبب تعدّد الجماعات المتقاتلة والتي تدعمها قوى خارجية في سياق تأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

وعلى غرار اخفاق هيئة الأمم المتّحدة في العديد من الأزمات جاءت قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بالأزمة السورية مخيّبة للآمال ومكبّلة بحق الفيتو حيث لم يتّخذ مجلس الأمن الدولي إجراءات صارمة لوقف الانتهاكات بحق المدنيين ، لأنّ الأمم المتّحدة لم تكن جادة وحازمة في استخدام القوّة على الرّغم من أنّ الانتهاكات اليومية لحقوق الانسان والقانون الدّولي الانساني تتم من طرف النظام والمعارضة على مرأى ومسمع المجتمع الدولي ، وهذا ما جعل البعض يصف مجلس الأمن الدولي بأنّه أداة في يد الدول الكبرى توظفه متى شاءت لخدمة مصالحها ولاسيّما من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي ، كما جعل دور المجلس محدودا ومقيّدا بالقدر الذي تسمح به تلك الدول وخاصة أنّ ميثاق الأمم المتّحدة قد منح الدول الدائمة العضوية صلاحيات واسعة في مجلس الأمن إذ احتفظت لنفسها بسلطة كبيرة في الشّؤون المتعلّقة بالتصويت في مجلس الأمن[23].

وقد أدّى عدم التوافق في مجلس الأمن خاصة بين روسيا والولايات المتّحدة الأمريكية إلى تفاقم الأزمة السورية ، إذ لم تتمكّن الدول الأعضاء الرّاغبين في إصدار قرارات استنكار وإدانة لارتكاب أطراف الصّراع مجازر بحق المدنيين ، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على استمرار الأزمة دون حل وأدّى إلى مضاعفة الخسائر وعدد القتلى فضلا عن تشريد الملايين من اللاجئين السوريين والتضييق على المواطنين السوريين [24]، وهذا ما جعل فعالية مجلس الأمن الدولي شبه معدومة نتيجة استخدام عضو واحد لحق الفيتو يعكس اتّجاهات ورغبة الأغلبية في مجلس الأمن الدولي ما يجعل من الصّعب بمكان معالجة القضايا المطروحة على مجلس الأمن [24]ومنها القضية السّورية التي طال فيها أمد الصّراع بين النظام والمعارضة.

وممّا تجدر الاشارة إليه في هذه الجزئية المهمة أنّ الولايات المتّحدة الامريكية مارست ضغوطا كبيرة على مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السّورية بسبب تعارض القرارات التي تبناها مجلس الأمن الدولي مع مصالح الولايات المتّحدة الأمريكية في المنطقة ، أمّا روسيا فهي الأخرى كانت أكثر الدول–في مجلس الأمن– المعرقلة لدور مجلس الأمن في تسوية الأزمة السّورية وانهاء الصّراع بين أطراف النزاع، حيث استخدمت روسيا –لوحدها فقط–حق الفيتو إحدى عشرة مرة ممّا عقّد جدا دور مجلس الأمن في إصدار قرارات من شأنها انهاء هذا النزاع ، وقدر صرّحت المتّحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا" بأنّ بلادها استطاعت

إفشال تمرير قرار روّجت له الدول الغربية في مجلس الأمن الدولي لخطة توجيهية الغرض منها تسوية الأزمة السورية ،وفي ذات السّياق كان المندوب الروسي في مجلس الأمن "فاسيلي نيبينزيا" أكثر وضوحا في الكشف عن الاستخفاف الروسي بالقرار رقم 2401 حين قال فور التصويت عليه بالإجماع:" إنّه من المستحيل تنفيذ هذا القرار مالم تتواصل كل الأطراف مع الحكومة الروسية"[25] ، وممّا توّرطت فيه–أيضا– روسيا في هذا النزاع القائم في سوريا هو رفضها إلى جانب الصّين مشروع قرار لمجلس الأمن لفرض عقوبات ضد الأطراف التي تستخدم الأسلحة الكيماوية في سوريا خلال الحرب الأهلية [26]. وهذا في الحقيقة يعكس الدول السلبي والخطير لروسيا في القضية السورية حيث وقفت في وجه كل القرارات القاضية بإنهاء الحرب الأهلية السورية.

وهذا القول يلّخص لنا مدى محدودية مجلس الأمن ودوره في إنهاء الأزمة السورية بسبب حق الفيتو الذي كانت تلجأ إليه روسيا بين الحين والآخر حماية لمصالحها وليس لدواعي إنسانية ، وقد تضرّرت سوريا جدا بسبب استخدام حق الفيتو من طرف روسيا مما أطال أمد الأزمة إلى أجل غير مسمّى ، وهنا لا يبقى أدنى شك بأنّ مجلس الأمن هو في الحقيقة هيكل صوري ليس له أي دور في انهاء أيّ أزمة إذا ما تعارض ذلك خصوصا مع مصالح الدول المستحوذة على مجلس الأمن والحائزة على حق الفيتو.

وما يؤكّد مرّة أخرى فشل مجلس الأمن الدّولي وعدم تمكّنه من انهاء الأزمة السّورية هو تكرّر جلسات المجلس بشأن هذه القضية مع بقاء الخلاف حول دعم مجلس الأمن لتغيير النظام (نظام الأسد)، ورغم محاولة الجامعة الدولة العربية التأثير على الموقف الروسي ولكن بدون جدوى ، ومن جهته سعى المجلس للتّوصل إلى اتفاق في بيان إعلامي أوضح عمق الخلاف ،وخارج هذا الموقف فإنّ المجلس أصبح مشلولا بسبب المعارضة –حق الفيتو– الصينية والروسية . ومن ثمّ فقد أظهرت معالجة مجلس الأمن للقضية السورية رغم التطورات الخطيرة التي عرفتها سوريا استحالة التوصل إلى قرار توافقي ومرضي ويضع حدا للعنف والاقتتال ويحمي المواطنين من الانتهاكات الجسيمة التي يتعرضون لها منذ فترة من الزمن[27].

وقد ترتّب عن عجز مجلس الأمن الدولي وفشله في حل الأزمة السورية وعدم تطبيق القرارات المتّخذة تجاه القضية السورية فقدان ثقة المعارضة السورية ليس في مجلس الأمن الدولي فحسب بل في المجتمع الدولي ككل[28]، ولا شك أنّ فقدان المعارضة الثقة بالمجتمع الدّولي سيكون له عدّة تداعيات خطيرة على الأمن القومي في سوريا ، كما سينتج عنه اشتداد الاقتتال بين طرفي النزاع ،وفي هذه الحالة لن يكن بوسع مجلس الأمن الدولي مسابقة الزمن ومسارعة الخطى لوقف هذا الاقتتال أو التّخفيف من حدّته.

و نتيجة لعدم تمكّن مجلس الأمن الدولي من السّيطرة على الوضع في سوريا فقد دعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتهم منظمة العفو الدولية خاصة بعد الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان والاستخدام الموسع للأسلحة الكيماوية مجلس الأمن الدولي إلى ضرورة إحالة جرائم الحرب التي ارتكبها كلا الجانبين في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية من أجل المسائلة عن هذه الجريمة الرهيبة.[29] وفي في الحقيقة هذا اعتراف ضمني بفشل مجلس الأمن في احلال السّلم والامن بدولة سوريا مع العلم أنّ هذه هي المهمة الأولى والرئيسة لمجلس الأمن الدولي .

إذن فقد توافرت الأدّلة والشّواهد على محدودية وهشاشة دور مجلس الأمن في حل الأزمة السّورية ويدل على ذلك النزوح البشري الخطير الذي يوصف بأنّه الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية حيث بلغ عدد النازحين السوريين ستة ملايين نازح داخلي و ما يقرب من ستة ملايين نازح مسجّل نازح خارج البلاد[30] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا تزال الحرب قائمة في سوريا بين نظام الأسد والمعارضة ولا يزال كذلك استخدام الأسلحة المحظورة مستمرا أمام مشهد العالم والمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان العالمية ، وهذا ما يجعل فرضية انهاء الأزمة السورية من قبل مجلس الأمن الدولي تتبدّد يوما بعد خاصة في ظل ما يحدث من تدمير للبنى التحتية وسقوط قتلى من الجانبين بشكل يومي.

## المحور الرابع: قراءة في دعوات ومقترحات إصلاح مجلس الأمن

في البداية يمكن القول إنّ مسألة اصلاح مجلس الأمن الدولي مدرجة على جدول أعمال الأمم المتّحدة منذ اكثر من عقد من الزمن ، غير أنّ هذه المسألة باتت حسب الكثير من الخبراء القانونيين والسياسيين ضرورية لإضفاء طابع شرعية على أعمال مجلس الأمن . وقد انقسمت الآراء حول ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولي بين مؤيّد ومعارض لذلك ، وقد وصل الأمر أنّ البعض اعتبر أنّ أصعب اصلاح هو الذي يجب أن يتم داخل مجلس الأمن الدّولي لكون أنّ عملية إصلاح مجلس الأمن تعترضها كثير من التّحديات ، منها تحديات داخلية تخص مدى تقدّم الفريق الرّفيع المستوى المعني بدراسة آليات الاصلاح ، وكذا مشكلة تعديل ميثاق هيئة الأمم المتّحدة ، وأخرى خارجية ترتبط بمصالح الدول الكبرى أعضاء مجلس الأمن الدولي . وهذا يؤكّد في الحقيقة على صعوبة عملية اصلاح مجلس الأمن الدولي التي نادى بها كثير من السياسيين والقانونيين عبر مختلف دول العالم .

ومن المعلوم أنّ هيئة الأمم المتّحدة قد قامت منذ قيامها بإصلاح واحد على مجلس الأمن وكان ذلك عام 1965، تمثّل هذا الاصلاح في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن من ستة

أعضاء إلى عشرة أعضاء، فيما ظل عدد الأعضاء الدائمين خمسة أعضاء. ويتألف مجلس الأمن من خمسة عشر دولة عضواً، منها خمس دول فقط دائمة العضوية تتمتع بحق النقض، وقد تشكّلت هذه التركيبة منذ منتصف القرن الماضي على أساس القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية —وهذا أساس غير عادل–، وتسعى الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة إلى التّخلص من مظاهر الخلل في تركيبة مجلس الأمن الحالية، إذ إن نحو ثلثي سكان العالم ليس لهم تمثيل في المجلس الذي تأسّس حينما كان تعداد سكان العام نحو مليارين ونصف المليار[32]. ولا شك أنّ اصلاحا واحدا فقط منذ تأسيسه يدل على أنّ مجلس الأمن مكبّل بعدة قيود حالت دون تكملة الاصلاحات المنشودة من عقود من الزمن.

ومن النقاط الأساسية التي دار حولها النقاش بخصوص اصلاح مجلس الأمن نذكر ما يلي:

1- **تعديل آليات التّصويت في مجلس الأمن الدولي** : وهي من أهم المقترحات المقدّمة بشأن اصلاح مجلس الأمن الدولي ، لكونها من أكثر الأسباب المؤدية إلى فشل مجلس الأمن وتعثر مساعيه الرامية إلى فض النزاعات الدولية ونشر السّلم والأمن الدوليين ، وهذا كلّه متوقف على حق الاعتراض الذي تتمتع به خمس دول — وقد تكرّر معنا ذكرها– فقط وهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، وقد مكّن هذا الحق الدول الخمس من السّيطرة الكليّة على مجلس الأمن إلى درجة أنّه أصبح لا يخرج على التوجيهات والمواقف التي تمليها عليه تلك الدول.

وقد تعدّدت الرؤى بخصوص تعديل حق الاعتراض والتي يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات، حيث يرى **الاتجاه الأول** ضرورة إلغائه كليّا من أجل تفعيل دور مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسّلم الدوليين ، أمّا **الاتّجاه الثاني** فيرى الابقاء على هذا الحق للأعضاء الدائمين فقط وعدم توسيع حق الحق لأعضاء آخرين، بحيث يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الحكمة تقتضي الاقتصار على حصر نطاق الدول المستفيدة من هذا الوضع الذي فرضته ظروفا استثنائية وعدم التّوسع فيه ومعنى ذلك أنّه ينبغي عدم منح الدول التي تقبل كأعضاء جدد دائمين أو شبه دائمين في مجلس الأمن حق الاعتراض، في حين يرى أصحاب الاتجاه الثالث ضرورة الابقاء على حق النقض ولكن مع تقييد حق استخدامه وتعديل الشروط الازمة والضرورية لتفعيله[33].

إنّ المتأمل في هذه الاتجاهات يدرك صعوبة التوصل إلى اتفاق جماعي بخصوص كيفية تعديل حق النقض ، وهذا ما يرجّح من فرضية بقاء حق الفيتو على حاله كما هو الآن لهيمنة الدول الكبرى على مجلس

الأمن الدولي ومجريات الحياة السياسة على المستوى الدولي من جهة ، و لعدم التوصل إلى صيغ تضمن تعديل حقيقي لحق النقض الذي هو من أعقد التّحديات التي تواجه مجلس الأمن الدولي من جهة أخرى .

**2-اخضاع مجلس الأمن للرقابة:** من المسائل التي نوقشت بخصوص اصلاح مجلس الأمن وتفعيل دوره هو فرض رقابة على أعماله وقراراته من طرف هيئات قضائية مختصة أو هيئات مستقلة ، ومن الهيئات التي تمّ اقتراحها لممارسة دور الرقابة على مجلس الأمن الدولي هي محكمة العدل الدولية ، وقد انقسمت آراء الفقهاء بخصوص هذه الجزئية إلى اتجاهين أساسيين [34]:

**الاتّجاه الأوّل:** يرفض أصحاب هذا الاتجاه رقابة محكمة العدل الدولية على قرارات مجلس الأمن الدولي مخافة أن يؤدي ذلك إلى عرقلة عمل مجلس الأمن الدولي ومن أنصار هذا الاتجاه "دلاس" و"كلسن" و"القاضي أودا" ويرى اصحاب هذا الاتجاه أنّ قرارات مجلس الأمن الدولي ملزمة ، ولو تعارضت مع قواعد القانون الدولي الذي تقّره مصادر أخرى .

**الاتّجاه الثاني:** يرى أصحاب هذا الاتّجاه ضرورة اخضاع قرارات مجلس الأمن الدولي لرقابة محكمة العدل الدولية ، وذلك لأنّ محكمة العدل الدولية مؤهّلة للاضطلاع بهذا الدور المهم ، ومن أنصار هذا الاتجاه "توماس فرانك"، و "القاضي أحمد القشيري" ، وقد نادى هؤلاء بأن تتولى المحكمة سلطة إلغاء قرارات مجلس الأمن المخالفة للميثاق .

وإذا تحقّق فعلا استحداث نظام الرقابة على مجلس الأمن الدّولي من طرف هيئات مختصة ومستقلة ولكن بشرط أن لا تخضع لسيطرة وهيمنة الدول المستحوذة على حق الفيتو لاسيّما الولايات المتحدة الأمريكية فقد يكون له دورا فعّالا ومهما للغاية لتفعيل دور مجلس الأمن الدولي الذي ظلّ لسنوات يتخبط في الفشل تلو الفشل نتيجة لغياب الرقابة على أعماله وقراراته ، فمجلس الأمن الدولي مثله مثل أي هيئة رسمية أو غير رسمية إذا كان له هيئة تراقبه باستمرار وتطّلع بشكل دوري على قراراته وأعماله فإنّه سيتخذ كل الاجراءات التي تضمن له التنفيذ المحكم لكل القرارات التي ينوي اتّخاذها بشأن القضايا التي تعرض عليه ، في حين إذا لم توجد هيئة تراقب مجلس الأمن كما هو الحاصل الآن فإنّ قرارات مجلس الأمن لن تكون بنفس الاهتمام في حالة وجود هيئة رقابية ، ومن هنا يفهم أنّ نظام الرقابة له دوره في الحد من التجاوزات والانتهاكات التي تحدث داخل مجلس الأمن لكن بشروط كما سبق الإشارة إلى ذلك وهو ضمان استقلالية الهيئات التي تضطلع بهذا الدور وإلا ستظل الأمور على ما هي عليه الآن.

**3- توسيع العضوية في مجلس الأمن :**

لقد حظيت هذه المسألة باهتمام واسع من طرف العديد من الدول، حيث لاتزال كثير من الدول التي تقع في مختلف القارات ولاسيّما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تدعو إلى التمثيل العادل في مجلس الأمن وإلى زيادة أعضائه وهذا حتّى يعكس ويجسد تكوين أعضاء هيئة الأمم المتحدة التي تمثل المجتمع الدولي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لمراعاة الازدياد في مجموع أعضاء هيئة الأمم المتحدّة الذي يتجاوز 185 دولة ، ومن ثمّ فإنّ أحسن طريقة للتمثيل في المجلس هو زيادة عدد الأعضاء فيه[35].

ومن أجل خلق نوع من التوازن داخل مجلس الأمن الدولي فمن المتوقع أن تزداد مطالبة الدول النامية بالحصول على العضوية الدائمة وذلك بإعطاء أفريقيا مقعد دائم وآخر إلى أمريكا الجنوبية ، إضافة إلى مقعد آخر لآسيا ، وبذلك يكون عدد الاعضاء الدائمين عشرة(10) أعضاء ، وهذا يقتضي كذلك زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بالمجلس إلى عشرين (20) عضوا ، وبذلك يصبح عدد أعضاء مجلس الأمن الدولي ثلاثون عضوا بدلا من خمسة عشر عضوا[36].

وفي نفس السياق المتعلّق بتوسيع العضوية بمجلس الامن الدولي – يذهب المحلّل المخضرم "جيفري لورنتي" بمؤسسة «سنشري» بواشنطن –وهو موظف سابق بمنظمة الأمم المتحدة في عهد الأمين العام كوفي أنان – إلى القول : إنّ هناك انتقادات عديدة طالت هيكل مجلس الأمن الدولي، فقد تمّ توسيع عضوية المجلس من ستة أعضاء منتخبين إلى عشرة عام 1965، ومنذ ذلك الحين ظلّت تركيبة مجلس الأمن على حالها من دون تغيير، وقد سعت قوى من الدول المتقدّمة والدول النامية مثل اليابان وألمانيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ونيجيريا للتصويت لصالح توسيع العضوية في المجلس والحصول على مقعد دائم لها، ودعا آخرون للحصول على مقعد أوروبي مشترك واستبدال المقاعد الدائمة لبريطانيا وفرنسا، لكن النقاشات حول توسيع عضوية المجلس لا تزال محكومة بالجدل حول المفاضلة بين الشّرعية والفاعلية[37] رغم الاعتراف بأهمية وضرورة توسيع العضوية في مجلس الأمن الدولي[38].

إذن رغم مناداة العديد من دول العالم بضرورة توسيع العضوية في مجلس الأمن وإن كان هذا المطلب مشروع ووجيه إلاّ أنّه هو الآخر تكتنفه العديد من التّحديات خاصة إذا ما تعلّق الأمر بالدول التي تستحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، ولا تزال الخلافات في هذا الشّأن قائمة إلى يومنا هذا ، وفي هذه الحالة يمكن القول إنّ حتى عملية إصلاح مجلس الأمن ككل ستظل هي الأصعب والأكثر تعقيدا في أحسن الظروف فما بالك إذا توترت العلاقات بين الدول الكبرى ففي هذا الحين تتبخر إمكانية إجراء إصلاحات

جزئية على مجلس الأمن ، وهذا في حد اذاته يعزز من فرضية أن يبقى دور مجلس الأمن الدولي في حل النزاعات الدولية ونشر السلم والامن الدوليين محدود جدا أو أقل فاعلية .

**الخاتمة:**

وممّا سبق يتّضح لنا أنّ مجلس الأمن الدّولي المنوط به أساسا حماية الأمن والسّلم الدوليين وفض النزاعات الدولية وانهاء الحروب تواجهه العديد من التّحديات والضغوطات أثناء ممارسة هذا الدور الذي سبقت الإشارة إليه ، ولعلّ من أخطر التحديات التي تعيق عمله وتؤدي إلى فشله في كثير من الأحيان هو حق النقض أو الاعتراض الذي تمتلكه خمس دول دون غيرها في تركيبة مجلس الأمن الأمر الذي يجعل من الصّعب جدا أن تكون للمجلس حريّة مطلقة في أدائه لأدواره المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتّحدة ، والغريب في الأمر أنّه رغم تعالي أصوات تنادي بضرورة إصلاح مجلس الأمن بغية تفعيل دوره الذي تراجع إلى حد كبير بسبب حق النقض وهيمنة الدول الكبرى عليه ممّا جعل البعض يصفه بأنّه مجرّد هيكل فقط أي أنّ دوره أصبح محدود جدا في نشر السّلم والأمن الدوليين وهو المشاهد اليوم على أرض الواقع في أكثر القضايا المعروضة عليه.

ومن القضايا التي تخبّط فيها مجلس الأمن ولم يتوصّل بعد إلى إنهاء الأزمة بها هي القضية السّورية التي قطعت الشّك بفقدان مجلس الأمن الدولي القدرة على السّيطرة على الوضع وعجزه عن اتّخاذ قرارات حاسمة لانهاء هذه الأزمة الخطيرة و التي هي من أعقد القضايا التي عرضت على مجلس الأمن لحد السّاعة حيث تحولت من حرب أهلية بين نظام الأسد والمعارضة إلى حرب دولية شرسة تقحمت فيها العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، سوريا، تركيا، إيران ،وغيرها من الدول الأخرى ،وهذا ما عقّد الأمر أكثر على مجلس الأمن وجعله يعجز فعلا عن التوصل إلى انهاء الأزمة بطرق سلمية.

ورغم كثرة القرارات التي استصدرها مجلس الأمن الدّولي بخصوص القضية السورية إلاّ أنّ آلية التصويت داخل مجلس الأمن والتي تستند أساسا على حق الفيتو جعل أمد الصّراع يطول في سوريا ويشتد يوما بعد يوم ، وهذا ما جعل أحد أطراف الصّراع – وهي المعارضة- تفقد الثقة في دور المجلس وقدرته على نشر السّلم والأمن ، نتيجة تعطيل دوره في هذه الأزمة بسبب حق الفيتو الذي كانت تلجأ إليه روسيا في كل مرّة حيث بلغ الأمر أن استخدمت روسيا لوحدها إحدى عشرة مرّة وهذا ليس لدواعي انسانية وحماية الأرواح والممتلكات بل لتأمين مصالحها في سوريا ، وكأن حق الفيتو وضع أساسا خدمة لمصالح الدول الخمس وليس لمصالح الانسانية ، وهذا أكبر انتقاد يوجه للمجلس ، نتيجة اعتماده هذا النظام الجائر وغير العادل البتة.

وعلى العموم يمكن أن نقدّم في الأخير بعض النتائج التي نلّخص بها ما جاء في هذا البحث ، وهو ما سنوضحه على النحو الآتي:

1- أنّه في ظل الظروف الحالية و وبالنّظر إلى النظام المعمول به داخل مجلس الأمن فإنّ حريّة مجلس الأمن في أدائه لمهامه وأدواره المنوطة به ستكون مقيّدة بعدّة قيود ممّا سيصعب عليه في ظلّها أن يعمل بنزاهة وشفافية ؛ بل أنّ تلك القيود ستجعل كثير من الدول تفقد ثقتها في مجلس الأمن ، ومن ثمّ ستتضاءل فرص انهاء النزاعات المسلّحة ونشر السّلم والأمن الدوليين في المناطق التي تشهد اضطرابات أمنية ، وسيكون الخاسر الأكبر من هذه النزاعات والاضطرابات الأمنية المسلحة هي البشرية فضلا عن البيئة الطبّيعية والمشيّدة .

2- أنّ القواعد المعمول به داخل مجلس الأمن الدولي خاصة فيما يتعلّق بطريقة التصويت داخل مجلس الأمن هي أحد أسباب إن لم نقل هي السبب الرئيس في فشل مجلس الأمن الدولي وتعثر مساعيه وجهوده الرامية لإنهاء النزاعات المسلّحة على المستوى الدولي ، ومن ثم لا يمكن تصور تفعيل دوره دون إعادة النظر في آلية التصويت داخل المجلس.

3- أنّ إعطاء حق الفيتو إلى خمس دول وحرمان عشر دول أخرى منه جعل مجلس الأمن يتخبط في عدّة مشاكل منها صعوبة التوصل إلى اجماع بين أعضاء المجلس حول قضية واحدة ، بل حتى الدول التي تمتلك حق الفيتو لم تتمكن هي الأخرى من تحقيق اجماع بشأن القضايا المعروضة على مجلس الأمن ، وهذا لتباين مصالح تلك الدول حول أغلب القضايا المعروضة على مجلس الأمن، إذ أنّ كل دولة تنظر إلى تلك القضايا من زاوية المصلحة الخاصة وليس من زاوية الانسانية وحماية حقوق الانسان ، وهذا إن لم يكن مصرّح به فإنّه أصبح جليّا لكل من له دراية بالسياسة والشّؤون الأمنية والاستراتيجية.

4- أنّ محدودية دور مجلس الأمن الدّولي في معالجة القضايا المعروضة عليه تتجسّد بشكل واضح في الأزمة السّورية؛ إذ كيف يعقل أن يعجز مجلس الأمن لتسوية هذه الأزمة لمدّة تفوق تسع سنوات لو كان له فعلا قدرة واستطاعة على انهاء الأزمات والنزاعات الدولية المسلّحة ، فالأزمة السورية وكيفية تعاطي مجلس الأمن الدولي معه جعلت الكثير يتوقعون استمرار لهذه الأزمة لأجل غير مسمى ، هذا إن لم يكن مجلس الأمن هو في حد ذاته متوّرط في هذه الأزمة من خلال سكوته عما يحدث من مجازر يومية ضد الانسانية من قبل القوات التابعة لبشار الأسد الذي يصنف كمجرم حرب.

5- إن المقترحات المقدّمة بشأن اصلاح مجلس الأمن هي الأخرى تعترضها كثير من المشكلات والتّحديات خاصة فيما يتعلّق بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وكذا حق النقض الذي هو في الحقيقة وصمة عار على البشرية جمعاء وصفعة قوية في وجه من يدّعي عدالة المجلس والمجتمع الدولي ومنظمات حقوق الانسان ؛ إذ لو كانت هناك عدالة حقيقة لما سكتت منظمات حقوق الانسان وتنظيمات المجتمع المدني الوطنية والدولية عن هذا التمايز الخطير ضد البشرية والذي نتج عنه نسف كل مبادرات السلام التي يصبو إليها – كما يزعم- مجلس الأمن الدولي .

**الهوامش:**

1-بن جليل فرج عصام، مجلس الأمن الدولي دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي ومظاهر اختلاله ومعوّقات اصلاحه في ظل المتغيّرات الدولية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية،2017، ص08.

2-خلفان كريم، مجلس الامن وتحديّات الأمن والسلم العالميين :دراسة على ضوء مقترحات اصلاح منظمة الامم المتحدة، مجلة المفكر ، العدد10، جانفي 2015،ص39.

3-Mariana Pimenta Oliveira Baccarini, Informal Reform of the United Nations Security Council, Contexto Internaciona, vol. 40(1) Jan/Apr 2018.p98.

4- لعمامرة ليندة ، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، قسم العلوم السياسي، 2012، ص03.

5-جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي : النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة** ، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2016، ص ص ، 206-207.

6-مسيكة محمد الصغير،" قرارات مجلس الأمن الدولي بين نصوص الميثاق والتطبيق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية ، الجزائر، جامعة بن ية يوسف بن خدة ،قسم الحقوق، 2010/2009، ص10.

7- نفس المرجع، ص11.

8-القحواش ناجي بشير عمر، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الامن الدولي (قضية فلسطين أنموذجا)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط ، قسم العلوم السياسية، 2015، ص41.

9-Germana Aguiar Ribeiro do Nascimento et autres , Le rôle du Conseil de Sécurité de l'Organisation des Nations Unies dans les travaux de la Cour Pénale Internationale, juin 2016,p301.

10- نوري عبد الرحمان، دور مجلس الامن في حل النزاعات بين النص والتفعيل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية ،جامعة الجزائر01، قسم الحقوق2014/2013، ص151.

11- دبور فؤاد، "مجلس الأمن الدولي والارتهان للسياسيات الأمريكية"، أنظر إلى الموقع الإلكتروني الآتي : http://www.baath-party.org/index.php ?option=com_content&view=article&id (تاريخ الولوج 2020/05/11).

12- نفس المرجع.

13- ريبوار كريم محمد ، **عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجه (حرب عام 2003 نموذجا)**، ط01،دار الجنان للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2003، ص132.

14-عدنان داود عبد الشمري، مدى فاعلية مجلس الامن في مواجهة النزاعات المسلّحة غير الدولية ، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد01، 2016، ص379.

15- علي يوسف الشكري، " اصلاح مجلس الأمن بين الواقع والتّحديات ، **مجلة دراسات نجفية** ، العراق ، العدد 05، 2006، ص ص ،350-351.

16- نفس المرجع، ص351.

17-عدنان داود عبد الشمري، المرجع السابق، ص380.

18-الصباغ عباس ، هل نجحت الدول صاحبة حق الفيتو في تحقيق السِلم والأمن الدوليين؟، صحيفة ميادين الالكترونية ، بيروت ،24اكتوبر 2018.

19- Nwibor Lucky Barika, **The Security Council and Global Peace, "Issues and Challenges**", Journal Of Humanities And Social Science Volume 19, Issue 8, Aug 2014,p46.

20-Jules basdevant , le véto dans l'organisation des nations uniés ,politique étrangère,n°04,France,1946,p323.

21-بوفريوا خالد، "ديكتاتورية حق الفيتو"، **صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية**، العدد6097، 2018/12/28.

22- محمد حسين كاظم العيساوي،"حق النقض(الفيتو veto) في مجلس الأمن دراسة من منظور القانون الدولي "، **مجلة أهل البيت**، العراق ، العدد11، 2010، ص ص، 345-346.

23-علاء عبد الحميد عبد الكريم ، **دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية** ، ط01، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة،2018،ص12.

24-ضمير عبد الرزاق ،التوافقية في مجلس الأمن الأزمة السورية أنموذجا"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، لبنان، العدد 14، جانفي 2018، ص29.

25-"عطالة مجلس الأمن الدولي في مجلس الأمن الدولي" ، منشورات مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، قطر، 24مارس2018،ص04.

26 –Graham melling ,Anne dennett, The Security Council veto and Syria :respondingto mass atrocities through ''Uniting for Peace'' resolution, Indian Journal of International Law ( 57),2017,p286.

27-ابراهيم أحمد عبد السامرائي ، "مجلس الأمن الدولي والقضية السورية"، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية ، المجلد01، العدد01،جوان 2017،ص ص، 150-151.

28-نيقولاس فان دام ، **تدمير وطن الحرب الأهلية في سوريا** ،ط01،جنى تامر للدراسات والنشر، بيروت،2018،ص309.

29-Maria drakaki, the syrian crisis,the gross violations of human rights ,the extented use of chimical weapons and their destruction and the refugees –is three any end in this vicieus circle ? ,International and European Studies, Panteion University of Social and Political Sciences ,greece,Without publication date,p298.

30-Michael singh, dana stroul , « syria study group, final report and recommendations », United States Institute of Peace, Washington,2019,p09.

31-محمد بركة ،"تحديات مشروع اصلاح مجلس الأمن "، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد التاسع، العدد02، سبتمبر 2018، ص297.

32-أنور الخطيب ،اصلاح مجلس الأمن الدولي :تباينات تعطّل العملية ، **صحيفة العربي الجديد** اليومية،15لندن،جانفي 2017.

33-ماترماوي رانيا، "اصلاح مجلس الأمن الدولي "، **صحيفة الحوار المتمدن**، العدد06،2012/03/3659.

34-رمزي نسيم حسونة، "مشروعية القرارات الصّادرة عن مجلس الأمن الدولي وآلية الرقابة عليها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد27، العدد2011،01، ص553.

35-تيسير الناشف، "مسألة التمثيل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "، **صحيفة البيان اليومية**، الامارات العربية المتحدة ، 19مارس2000.

36-ثامر كامل الخزرجي ،"**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن ،2005، ص110.

37-هبة المقدسي، " صراع النفوذ داخل مجلس الأمن " **جريدة الشّرق الأوسط**، لندن، 25ديسمبر 2013.

38- Mariana Pimenta Oliveira Baccarini, « **Informal Reform of the United Nations Security Council** », Contexto Internacional, vol. 40(1) Jan/Apr 2018,p99.